أثر المنح والمساعدات في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة 1994-2013

The Impact of Grants And Aid on The Palestinian Gross Domestic Product During The Period (1994-2013)

باسم مطلق وشاح

الملخص:

هدف البحث لتقييم دور المنح والمساعدات وتأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣، والتعرف علي أهميتها، وأهدافها. تمَّ استخدم النموذج القياسي لتحليل البيانات.

وبعد إجراء الاختبارات القياسية لصحة فرضية البحث والتي بينت أثر المنح والمساعدات في الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ حوالي ١٥.٥٥%، كما توصلت نتائج البحث إلي تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

أوصي الباحث بأهمية وضع خطة إستراتيجية متوسطة، وطويلة الأجل، لكيفية استغلال المنح والمساعدات في مشاريع إنتاجية لها قيمة مضافة للاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلي زيادة نسبة مساهمة المنح والمساعدات في المشاريع التطويرية وخاصة الإنتاجية لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛ مما سيؤدي إلي رفع معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني.

Abstract:

The research aims to evaluate the role of grants, aid and its impact on gross domestic product (GDP) of the Palestinian National Authority during the period 1994-2013, also to recognize their importance, and objectives.

The standard model used to analyze the data. After conducting standard tests for Health Research Hypothesis, which showed the impact of grants and aid in GDP, which amounted to approximately (%15.55).

The research most important findings were as follows: a results to decline the contribution of economic sectors in the GDP. The research most important recommendations were as follows: the importance of developing a medium strategic plan, and long-term, as to how grants and aid the exploitation of the value-added of the Palestinian economy productive projects, in addition to increase the proportion of grants and aid contribution to the development projects and private productivity to increase its contribution to GDP; which will raise Palestinian economic growth rates.

المقدمة:

حظيت المنح والمساعدات باختلاف مصادرها وحجمها اهتماماً كبيراً ومتزايداً في إمكانية تنمية اقتصاد الدول النامية بشكل عام والاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص، وإمكانية مساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعمها للمشاريع الإنتاجية والخدمية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

فمنذ احتلال إسرائيل لفلسطين عام ١٩٤٨، استولت علي جميع الموارد الطبيعية واستطاعت التحكم بمعظم مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وقامت باحتلال كامل أراضي فلسطين في حرب عام ١٩٦٧، وعملت علي إلحاق الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها وفق مصالحها من خلال مجموعة من القوانين والإجراءات والأوامر العسكرية، وقامت بتنفيذ سياسات اقتصادية ممنهجة علي أرض الواقع سيطرت علي كامل الأراضي الزراعية والمياه واستخدمت مناطق الأراضي المحتلة كسوق للمنتجات الإسرائيلية.

استمرت إسرائيل بسياسة تدمير البنية الاقتصادية الفلسطينية وفرضت القيود خلال المرحلة الانتقالية التي بدأت بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣. وتم توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي في عام ١٩٩٤، الذي حدد شكل العلاقة الاقتصادية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، وبعد توقيع اتفاق أوسلو عقدت العديد من المؤتمرات الدولية والعربية الداعمة لإنشاء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية

تعرضت السلطة الوطنية منذ قيامها عام ١٩٩٤ ومؤسساتها المختلفة وخاصة الاقتصادية منها لممارسات وإجراءات إسرائيلية تعسفية، وخاصة بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وزادت حدتها بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦. لهذا يتطلب واقع السلطة مزيدً من المنح والمساعدات بأشكالها المختلفة لدعم المشاريع الانتاجية والتطويرية والتي يمكن أن تساهم في زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

١- مشكلة الدراسة:

اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها عام ١٩٩٤ بشكل أساسي علي المنح والمساعدات الخارجية لإنشاء مؤسساتها المدنية والامنية وتعزيز سلطتها التنفيذية ودعم

موازنتها العامة ومشاريعها التطويرية. وتشير البيانات الصادرة من مركز الإحصاء الفلسطيني وتقارير سلطة النقد الفلسطينية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلي حجم تعهدات الدول المانحة والتي بلغت حوالي (٢٧,٣٥٥) سبع وعشرون مليار وثلاثمائة وخمس وخمسون مليون دولار أمريكي خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

بينما تبين تقارير سلطة النقد الفلسطينية حجم المنح والمساعدات الفعلية والتي التزمت بها الدول والمؤسسات العربية والدولية المانحة منذ قيام السلطة وقد بلغ حجمها حوالي (١٦,٣٠٢) ستة عشر مليار وثلاثمائة واثنان مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة أي أن هناك فرقا بين حجم التعهدات للمنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية والحجم الفعلي الذي دخل موازنة السلطة وبلغ حجمة حوالي (١١,٠٥٣) أحد عشر مليار وثلاثة وخمسون مليون دولار أمريكي بنسبة تقدر حوالي (٤٠%) أقل من حجم تعهدات الدول والمؤسسات المانحة. علي ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيس

هل ساهمت المنح والمساعدات في نمو المشاريع الانتاجية، وهل أدت ألي زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني؟

٢- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي معرفة إمكانية زيادة حجم وتوجيه المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية إلي مشاريع إنتاجية تساهم في زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة نمو الاقتصاد الفلسطيني، ويمكن تحديد أهم أهداف البحث وهي:

١. معرفة حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
٢. كيفيه توجيه المنح والمساعدات للقطاعات الإنتاجية الرئيسة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.
٣. أثر المنح والمساعدات في الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

٣- أهمية الدراسة:

تستدعي خصوصية الحالة الفلسطينية لتبني استراتيجية اقتصادية تنموية خاصة بها نتيجة للظروف والمعطيات المتعلقة بالواقع الفلسطيني، إن الاقتصاد الفلسطيني بحاجة ماسة

لمزيدً من المنح والمساعدات من أجل تحقيق نمو اقتصادي حقيقي يلبي الحاجات الأساسية ويكون قادرا على مواجهة التحديات الاقتصادية. وتأتي أهمية البحث في بيان دور المنح والمساعدات في عملية دعم المشاريع الانتاجية والمساهمة في زيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني وكذلك:

١. معرفة أهمية وأهداف المنح والمساعدات وحجمها المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
٢. بيان أثر المنح والمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
٣. بيان دور المنح والمساعدات في تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني.

٤- فرضيات الدراسة:

في ضوء المشكلة المتعلقة بالدراسة وعلاقة المنح والمساعدات بالنمو الاقتصادي في فلسطين يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تساهم المنح والمساعدات في نمو القطاعات الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

اضافة لبيان هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

٥- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ باستثناء مدينة القدس.

الحدود الزمنية : تغطي الدراسة الفترة ما بين ١٩٩٤ – ٢٠١٣، منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وصولاً إلي أحدث البيانات الرسمية المدققة عند إعداد البحث.

٦- منهجية الدراسة:

أولاً- المنهج الوصفي التحليلي: لوصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالمنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

اولاً: مفهوم وأهمية وأهداف المنح والمساعدات وحجمها المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية:

شكلت قضية المنح والمساعدات الإنمائية أحد الاهتمامات الفكرية الاقتصادية الرئيسة بالنسبة للأوساط الأكاديمية والمفكرين في العديد من دول العالم منذ أكثر من خمسة عقود، وحثت العديد من المؤتمرات العالمية الدول على ضرورة الالتزام بتقديم المنح والمساعدات الإنمائية بوصفها شكلاً من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول لتساهم في تعزيز العلاقات بين الدول المتقدمة الغنية المانحة للمساعدات والدول الفقيرة المتلقية لتلك المنح والمساعدات من أجل تنمية مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية.

- **تعريف المنح والمساعدات:**

تطرقت العديد من الدراسات في مجال العلاقات الدولية إلى تعريف المنح والمساعدات حيث عُرفت بشكل عام بالمساعدات الدولية التي تنتقل من بلد إلى آخر أو أنها المساعدات الخارجية التي تأتي لبعض الدول من الخارج بأنها تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية.

تَعريف آخر للمساعدات الإنمائية يقصد بها، مجموعة القيم للمنح والمساعدات والهبات العينية والمالية والفنية وتتضمنها القروض الميسرة بكافة أنواعها المقدمة من قبل المصادر الرسمية كالدول والمنظمات والمؤسسات الدولية للدول النامية.

كما عرفت لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنح والمساعدات بأنها عبارة تدفق المنح والمساعدات من الدول المتقدمة باتجاه الدول النامية وتقوم العديد من المؤسسات والمنظمات والهيئات الرسمية والأهلية بتقديم المنح والمساعدات إلي مؤسسات رسمية أو أهليه على حد سواء.

يُنظر للمنح والمساعدات الدولية على أنها "أحد مصادر العملات الصعبة، وهي عبارة عن مصادر وإيرادات حقيقية يتم تحويلها عبر الدول المانحة إلى الدول المتلقية للمنحة، وتشتمل على المنح والقروض الميسرة".

إضافة للتعريفات السابقة عُرفت بأنها "الهبات والمعونات الخارجية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، أو الدول التي تحتاج إلى مساعدة دولية مؤقتة، مراعاة لأوضاعها الإنسانية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية"

ثانياً: أهمية المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تعتبر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية ذات أهمية كغيرها من الدول النامية التي تلقت مساعدات لتنمية قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وتكمن أهميتها للسلطة من الدوافع التي أدت إلى إنشائها، لتوفير حالة الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة نتيجة اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، ويمكن القول أن هناك أهمية للمنح والمساعدات في جوانب رئيسة للسلطة الوطنية الفلسطينية وهي:

١. دعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
٢. دعم بعض المشاريع التطويرية وخاصة مشاريع البنية التحتية.
٣. إعمار ما دمره الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى والحروب المتكررة على قطاع غزة.
٤. مساعدات إنسانية وإنمائية طارئة، وتطوير مؤسسات السلطة المدنية والأمنية.
٥. تطوير الموارد البشرية في المؤسسات الرسمية والأهلية.
٦. تغطية العجز في موازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
٧. المساهمة في دعم بعض المشاريع الاقتصادية الصغيرة لإيجاد فرص عمل للحد من البطالة والحد من الفقر.
٨. المساهمة في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وأنشطتها المختلفة.

يتبين من النقاط السابقة مدي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والإنسانية للمنح والمساعدات التي تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: أهداف المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تعددت أهداف المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية حسب الجهة المانحة، وكان الهدف البارز لهذه المنح والمساعدات تنفق باتجاهين

رئيسيين هما الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والمشاريع التطويرية. حيث كانت المنح والمساعدات تقدم لتمويل الإنفاق الجاري للموازنة العامة وسد العجز فيها وفي ميزان المدفوعات، كذلك الإنفاق على مشاريع البنية التحتية ودعم أنشطة اقتصادية واجتماعية وإنسانية وخدماتيه مختلفة ومع اختلاف مصادر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية اختلفت

الأهداف حسب الدول المانحة إلي:

١ـ أهداف المنح والمساعدات الأوروبية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

قدمت الدول الأوربية المختلفة المنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية بأشكال واتجاهات مختلفة لتعزيز مكانة السلطة في مناطقها. ومن خلال اتجاهات الدعم المختلفة تبرز أهداف الدول الأوربية المانحة وهي:

أ- تمويل البنية التحتية وبناء الموارد البشرية.
ب- دعم مؤسسات السلطة وأجهزتها الأمنية.
ت- دعم الموازنة العامة والإصلاح الإداري والمالي.
ث- مساعدات إنسانية وإغاثية.
ج- تغطية رواتب الموظفين العموميين والمتقاعدين.
ح- مساعدات اجتماعية وصحية وتعليمية.

٢ـ أهداف المنح والمساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تبين اتجاهات المنح والمساعدات المقدمة من أمريكيا للسلطة الوطنية الفلسطينية الأهداف الحقيقية للمساعدات، حيث كانت توجه المساعدات إلي الاتجاهات التالية.

أ- دعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
ب- دعم العملية الانتخابية.
ت- دعم الأجهزة الأمنية وإنشاء المقرات اللازمة لها.

ث- دعم مشاريع البنية التحتية.
ج- دعم بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الاقتصادية (USAD).
ح- دعم موازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين للمساهمة في برامج الأنروا المختلفة.

٣- أهداف المنح والمساعدات العربية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تبرز أهداف المنح والمساعدات العربية من خلال الاتجاهات الموجهة لها وهي:

أ- دعم الموازنة العامة من دول ومؤسسات عربية.
ب- دعم صندوق الأقصى والقدس.
ت- دعم بعض مشاريع البنية التحتية كالتعليم والصحة والصرف الصحي.
ث- تقديم مساعدات من مؤسسات أهلية وشعبية غير رسمية.
ج- مساعدات إغاثية وإنسانية واجتماعية.
ح- ساهمت في تعويض الأضرار الناجمة عن الحروب الإسرائيلية.
خ- دعم محطة توليد الكهرباء

رابعاً: حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها عام ١٩٩٤ بشكل أساسي علي المنح والمساعدات الخارجية، عربية كانت أم أجنبية لدعم موازنتها بالإضافة للإيرادات المحلية، وتعهدت العديد من الدول بتوفير الدعم اللازم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لتغطية التزاماتها ونفقاتها، ولإقامة مؤسساتها المدنية والأمنية والقيام بمسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وتشير البيانات الصادرة من مركز الإحصاء الفلسطيني وتقارير سلطة النقد الفلسطينية وتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلي حجم التعهدات التي تعهدت بها الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية والمنح والمساعدات الفعلية.

يوضح الجدول رقم (١) حجم التعهدات من المنح والمساعدات من دول لجنة المساعدات الإنمائية ودول غير عضو في لجنة المساعدات الإنمائية وأطراف دولية وعربية متعددة، وحجم المنح المساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

جدول (١)

حجم التعهدات من المنح والمساعدات من دول لجنة المساعدات الإنمائية ودول غير عضو فيها ودول ومؤسسات عربية ودولية وحجم المنح والمساعدات الفعلية المقدمة للسلطة

خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣

مليون دولار

السنة	تعهدات بالمنح والمساعدات **	لجنة المساعدات الإنمائية **	دول غير عضو في لجنة المساعدات الإنمائية **	دول ومؤسسات عربية ودولية متعددة **	المساعدات الفعلية *
1994	472	151.8	39.1	281.1	132

325	262.6	68.1	183.4	514.1	1995
366	256.4	31.9	264.1	552.4	1996
520	249	38.5	326.6	614.1	1997
530	247.4	27	342	616.4	1998
497	187.9	84	327.9	599.9	1999
510	273	150.6	307.8	731.4	2000
849	344.1	375.1	280.4	999.6	2001
697	429.4	131.2	411.3	971.9	2002
620	456.1	94.2	492.2	1042.5	2003
353	481.1	70.7	609.7	1161.4	2004
636	400.4	46.4	571.2	1018	2005
1019	473.3	132.4	756.6	1362.3	2006
1322	760.9	120.8	836.2	1717.9	2007
1978	941.7	171.3	1359.1	2472	2008
1402	820.8	280.4	1742.1	2843.4	2009
1278	784.8	123.9	1635.4	2544.1	2010

2011	2459.8	1574.1	82	803.7	978
2012	2048.8	1102.8	195.4	750.6	932
2013	2613.1	1754.8	163.8	694.4	1358
المجموع	27355.1	15029.5	2426.8	9898.7	16302

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصادر التالية:

* سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٣، ٢٠١٥، العام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠١٠، ٢٠١٤، ٢٠١٦، رام الله، فلسطين.

** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات صادرة، 29 سبتمبر،2015.

يتبين من الجدول رقم (١) أن مجموع التعهدات من المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية وغير الأعضاء فيها ودول ومؤسسات عربية ودولية متعددة بلغ مجموعها حوالي ٢٧,٣٥٥ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣. وحسب تقارير سلطة النقد الفلسطينية بلغ حجم المنح والمساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية منها حوالي (١٦,٣٠٢) مليار دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها.

أي أن هناك فرقا بين حجم التعهدات للمنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية والحجم الفعلي الذي دخل موازنة السلطة وبلغ حجمة حوالي (١١,٠٥٣) أحد عشر مليار وثلاثة وخمسون مليون دولار أمريكي بنسبة تقدر حوالي (٤٠%) أقل من حجم تعهدات الدول والمؤسسات المانحة. كذلك يتبين أن حجم المنح والمساعدات الفعلية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تقدر في العشرين سنة محل البحث حوالي (٨١٥.١) مليون دولار أمريكي سنوياً.

أما نسبة المنح والمساعدات المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية للسلطة الوطنية الفلسطينية بلغت ٥٥% من إجمالي التعهدات

للمنح والمساعدات. بينما بلغت نسبة المنح والمساعدات المقدمة من دول غير الأعضاء للسلطة الوطنية الفلسطينية حوالي ٩% من إجمالي التعهدات.

في حين تبين أن نسبة المنح والمساعدات المقدمة من دول ومؤسسات عربية ودولية متعددة للسلطة الوطنية الفلسطينية بلغت ٣٦% من إجمالي التعهدات للمنح والمساعدات.

سادساً: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الهامة لقياس واقع الاقتصاد وقطاعاته المختلفة، ويعتبر من أهم المؤشرات لمعرفة واقعه، كما ويعتبر معرفة معدلات النمو في الناتج المحلي وأثرها علي متوسط دخل الفرد من المؤشرات ذات الدلالة علي مدي نمو أو تراجع الاقتصاد الفلسطيني.

يبين الجدول رقم (٢) الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية ومعدلات نموه خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

جدول رقم (٢)

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية ومعدلات نموه

خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(مليون دولار)	معدل نمو الناتج المحلي %
1994	2843.3	11.2

15.4	3282.8	1995
3.9	3409.6	1996
10.3	3759.8	1997
8.2	4067.8	1998
5.0	4271.2	1999
1.0	4313.6	2000
(٧.٢)	4003.7	2001
(11.2)	3555.8	2002
11.5	3968	2003
9.1	4329.8	2004
11.6	4831.8	2005
1.6	4910.1	2006
12.1	5505.8	2007
21.2	6673.5	2008
8.9	7268.2	2009
22.6	8913.1	2010

17.4	10465.4	2011
7.8	11279.4	2012
10.6	12476.0	2013

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات تراكمية، الحسابات القومية للناتج المحلي، خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣ بالأسعار الجارية.

يبين الجدول رقم (٢) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال السنة الأولي لقيام السلطة حيث بلغت حوالي ١١.٢% في العام ١٩٩٤، بينما في العام ١٩٩٥ ارتفعت معدلات النمو وبلغت حوالي ١٥.٤%، وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢. وبلغ التراجع حوالي (٧.٢)% و(١١.٢)% علي التوالي، وسجل في العام ٢٠١٠ أعلي معدلات نمو حيث بلغت حوالي ٢٢.٦%.

كذلك يوضح الجدول رقم (٢). أن معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣ متغيرة بين الارتفاع والانخفاض والتراجع كالتالي :

١. ارتفاع متزايد في معدلات الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت ٢٨٤٣.٣ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٤، وارتفعت وبلغت عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٣١٣.٦ مليون دولار أمريكي، بمعدل زيادة تقدر حوالي ١٤٧٠.٣ مليون دولار امريكي.
٢. كذلك تراجعت معدلات الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١ وبلغت حوالي ٤٠٠٣.٧ مليون دولار أمريكي بتراجع مقداره ٣٠٩.٩ مليون دولار أمريكي عن العام ٢٠٠٠ والذي بلغ ٤٣١٣.٦ مليون دولار أمريكي، وارتفعت في العام ٢٠٠٦ إلى ٤٩١٠.١ مليون دولار أمريكي،

بعدل زيادة حوالي ٩٠٦.٤ مليون دولار أمريكي عن العام ٢٠٠١. يلاحظ التذبذب في معدلات الناتج المحلي ارتباطا بالواقع السياسي.

٣. كما ارتفعت معدلات الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٧ وبلغت حوالي ٥٥٠٥.٨ مليون دولار أمريكي بزيادة مقدارها حوالي ٥٩٥.٧ مليون دولار أمريكي عن العام ٢٠٠٦ والذي بلغ حوالي ٤٩١٠.١ مليون دولار أمريكي، وارتفعت خلال الفترة وبلغ في العام ٢٠١٣ حوالي ١٢٤٧٦.٠ مليون دولار أمريكي، بمعدل زيادة حوالي ٦٩٧٠.٢ مليون دولار أمريكي عن العام ٢٠٠٧.

سابعاً: القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني:

يعتبر قطاع الصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات من القطاعات الهامة للاقتصاد الفلسطيني والمساهمة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وتتفاوت نسبة

المساهمة حسب واقع وتحديات كل قطاع، حيث تعرضت جميع القطاعات للعديد من التحديات من قبل الاحتلال الإسرائيلي فالحصار والحروب والاجتياحات والحواجز ومنع استيراد المواد الأساسية للإعمار والعديد من الآلات والمعدات ومنع التصدير للخارج وغيرها من الإجراءات أثر علي القطاعات الرئيسة، كذلك مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني وتجريف الأراضي الزراعية والحد من الصيد ومنع تصدير المنتجات الزراعية وغيرها أثر علي القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك ساهم إغلاق المعابر التجارية ومعابر الأفراد من الحد من حرية الحركة وخلقت ظروفا غير مستقرة تؤثر علي قطاع الخدمات مما يؤثر علي مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي.

يوضح جدول رقم (٣) نسبة مساهمة قطاع الصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

جدول رقم (٣)

قطاع الصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات ونسبة مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣

(مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي *	نسبة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٤	٢٨٤٣.٣	%٢٢	%١٣.٢	%١١.١	%٢٥.١
١٩٩٥	٣٢٨٢.٨	%٢٠.٢	%١١.٨	%٨.٩	%٢٣.٦
١٩٩٦	٣٤٠٩.٦	%١٧.١	%١٣	%٩.٤	%٢٣
١٩٩٧	٣٧٥٩.٨	%١٥.٢	%١١.٤	%٧.٧	%٢٤.٣
١٩٩٨	٤٠٦٧.٦	%١٥.٤	%١١.٧	%٧.٥	%٢٤.١
١٩٩٩	٤٢٧١.٢	%١٣.٨	%١٠.٦	%١٠.٩	%٢٤.٣
٢٠٠٠	٤٣١٣.٦	%١٤.٢	%٩.٦	%٧.٢	%٢٤.٦
٢٠٠١	٤٠٠٣.٧	%١٥.٨	%٨.٤	%٨.١	%٢٤
٢٠٠٢	٣٥٥٥.٨	%١٤.٦	%٨	%٥.٣	%٢٥.٣

٢٠٠٣	٣٩٦٨	%١٧.٥	%٦.٩	%٥.٦	%٢٤.٨
٢٠٠٤	٤٣٢٩.٨	%١٦.٣	%٦.٩	%٥.٦	%٢٤.٣
٢٠٠٥	٤٨٣١.٨	%١٧.٣	%٥.٢	%٥.٨	%٢٣.٤
٢٠٠٦	٤٩١٠.١	%١٤.٤	%٥.٤	%٦.٦	%٢٥.٥
٢٠٠٧	٥٥٠٥.٨	%١٥.٢	%٦.٤	%٤.٨	%٢٠.٣
٢٠٠٨	٦٦٧٣.٨	%١٥.٩	%٦.٢	%٣.٣	%٢٠.٩
٢٠٠٩	٧٢٦٨.٢	%١٥.٨	%٥.٩	%٣.٦	%٢٠.٣
٢٠١٠	٨٩١٣.١	%١٦.١	%٥.٥	%٤	%١٨.٦
٢٠١١	١٠٤٦٥.٤	%١٥.٢	%٥.٩	%٥	%١٩.٢
٢٠١٢	١١٢٧٩.٤	%١٦.٥	%٤.٦	%٥.٣	%١٩.٨
٢٠١٣	١٢٤٧٦.٠٠	%١٥.٧	%٤.١	%٤.٤	%٢٠.٩
المجموع	**١٠٢٩٠٠.٣**	**معدل ١٧.٨ %**	**%٧.٨**	**معدل ١١.٤ %**	**معدل ٢٤.٢ %**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، إحصاءات تراكمية، الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٤- ٢٠١٣.

يتبين من الجدول رقم (٣) تراجع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ حوالي ٢٢%، بينما تراجعت وبلغت عام ٢٠١٣ حوالي ١٥.٧% بنسبة

تراجع بلغت٣٩٦٨ ٦.٣% خلال الفترة، حيث مرت الصناعة في ظروف سياسية واقتصادية متغيرة، تراوحت بين الارتفاع والانخفاض في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ أن مساهمتها في العام ٢٠١٢ بلغت حوالي ١٦.٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت نسبة مساهمتها في عام ٢٠١٣ حيث بلغت حوالي ١٥.٧% من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تراجع بلغت ٠.٨% عن العام ٢٠١٢.

تجدر الإشارة أن قطاع الصناعة في قطاع غزة تراجع أكثر من الضفة الغربية، وأسباب تراجع القطاع الصناعي في قطاع غزة بسبب استمرار سياسة الإغلاق والحصار المتكررة على القطاع والممارسات والإجراءات التي تمنع استيراد العديد من المواد الخام الرئيسة، والمعدات والآلات والسلع الوسيطة والتي تساهم في عمليات الإنتاج الصناعي، أدي

إلي تراجع مساهمه القطاع الصناعي في قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ معدل نسبة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣ حوالي ١٧.٨%.

تراجع مساهمة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت نسبة مساهمته عام ١٩٩٤ حوالي ١٣.٢%، بينما بلغت ٤.١% عام ٢٠١٣، بنسبة تراجع بلغت ٩.١% خلال هذه الفترة، وهذا يشير إلى حجم التحديات والصعوبات التي واجهت قطاع الزراعة إضافة إلى ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية كذلك تراجعت مساهمه قطاع الزراعة في العام ٢٠١٣ وبلغت ٤.٢% عن العام ٢٠١٢ والبالغة حوالي 5.5%.

وسبب التراجع السياسات الإسرائيلية اتجاه الأراضي الزراعية الفلسطينية من خلال التجريف أو المصادرة أو تقييد استخدام المزارعين للأراضي والمياه

ونشر الحواجز وفرض القيود والإجراءات التي تعوق عمليات حصد الثمار أو تعبئتها أو نقلها من أماكن الإنتاج إلي أماكن الاستهلاك.

يتبين من الجدول رقم (٣) أيضاً تراجع مساهمة قطاع الإنشاءات حيث كانت عام ١٩٩٤ بنسبة مساهمة حوالي ١١.١% في الناتج المحلي الإجمالي بينما تراجعت وبلغت ٤.٤% عام ٢٠١٣ لهذا تعرض قطاع البناء والتشييد لخسائر كبيرة مباشرة وغير المباشرة أدت إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. هذا التراجع يعود بشكل أساسي إلي الحصار الاقتصادي والممارسات والإجراءات والقيود الإسرائيلية المفروضة على إدخال مواد البناء الأساسية والمعدات والآلات وخاصة قطاع غزة.

إضافة إلى التحديات والمعيقات في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال وما يواجهه القطاع الخاص من صعوبات في إعادة البناء والإعمار للعديد من المشاريع والمنشآت العامة والخاصة طبقا للتقارير الدورية الصادرة عن الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الرسمية والأهلية فقد شهد قطاع غزة صعوبة في الحصول علي مواد ومستلزمات عملية البناء والإعمار.

بلغ نسبة مساهمه قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣ حوالي ١١.٤%.

يتبين أيضا من الجدول رقم (٣) ارتفاع قيمة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وسجلت ارتفاعا في العام ٢٠١٣ وبلغ حوالي ٢٠.٩% بزيادة عن العام

٢٠١٢ والتي بلغت نسبة مساهمته حوالي ١٩.٨% في العام ٢٠١٢.

جاء ذلك الارتفاع مستنداً لاستمرار نمو النشاط الحكومي والإدارة العامة والنشاط التجاري والنقل والتخزين والاتصالات والأنشطة العقارية والإيجارية

إضافة لنشاط القطاع المصرفي وكذلك نتيجة اتجاه قطاع السياحة نحو استعادة أهميته ومساهمته في الاقتصاد الفلسطيني .

مما سبق يتبين أن مختلف القطاعات الاقتصادية تعرضت لخسائر وتحديات مختلفة، أدت إلي تراجع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكان للممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي اتجاه الاقتصاد الفلسطيني دور في هذا التراجع، كما أدت إلي تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة وخصوصاً قطاعات الإنتاج السلعي على حساب القطاعات الخدماتية في الناتج المحلى الإجمالي، وكذلك أدى الحصار المالي إلي انخفاض الطلب على السلع والخدمات مما ساهم في تراجع أداء معظم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

ثامناً: قياس أثر المنح والمساعدات علي الناتج المحلي الاجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تتطلب دراسة حجم المنح والمساعدات وأثرها علي الناتج المحلي الإجمالي اختبارات لقياس هذا الأثر علي الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، واستخدام هذه الاختبارات القياسية تتطلب توفير بيانات واقعية يمكن قياسها، من أبرزها:

١- اختبار ديكي -فولر الموسع:

لقد استخدمت معظم الدراسات الاقتصادية التي تعاملت مع السلاسل الزمنية طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بدون اختبار مدى سكون المتغيرات المستعملة في النماذج القياسية، وهذا يؤدي إلى نتائج مضللة، مما قد يؤدي بالتالي إلى ظهور الكثير من المشكلات الإحصائية المعروفة في مثل النماذج التقليدية.

لهذا تم قياس مدى استقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF). ويوضح جدول رقم (١) في ملحق الجداول نتائج الاختبار لمتغير الناتج المحلي الإجمالي والمنح والمساعدات.

حيث أن متغير الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع استقر عند المستوى الأول، بينما استقر متغير المنح والمساعدات كمتغير مستقل على الفرق الأول، عند مستوى الدلالة أقل من ٥%.

٢- اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني:

لا بد من تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني اللازمة للإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ وذلك لحساسية نتائج اختبار لعدد فترات التباطؤ الزمني، وتبين أن جميع المعايير اختارت خمس فترات تباطؤ زمنية، حيث من آلية اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني تعتمد على طبيعة ودورية البيانات المستخدمة في التحليل. ولاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ تم اللجوء لاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني. ويوضح الجدول رقم (٢) في ملحق الجداول نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ للفترة الكلية للمنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي، حيث تبين أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو ٥ فترات زمنية.

٣- اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ:

يُعتبر 5 فترات زمنية من فترات التباطؤ كبير بالنسبة لسلسلة زمنية سنوية، وبالتالي نستخدم اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ لتحديد فترة زمنية مناسبة. تم استخدام اختبار الاستثناء علي فترات التباطؤ الزمني لتحديد العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني. يوضح جدول رقم (٣) في ملحق الجداول نتائج اختبار الاستثناء للفترة الكلية للناتج المحلي الإجمالي وللمنح والمساعدات لتحديد الفترة الزمنية المناسبة. وتبين أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني هو فترة تباطؤ زمني مقدار ٢ وحدة زمنية.

٤- اختبار السببية :

لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي وكذلك العلاقة السببية بين باقي متغيرات النموذج، حيث من الممكن أن تكون علاقة أحادية الاتجاه أو تكون علاقة تبادلية الاتجاه، فقد تم اللجوء إلى استخدام اختبار جرينجر للسببية. ويوضح الجدول رقم (٤) في ملحق الجداول نتائج اختبار السببية باستخدام فترة تباطؤ زمني واحدة لتحيد العلاقة بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي. وتبين عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين متغير المنح والمساعدات ومتغير الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن العلاقة السببية بينهما أحادية الاتجاه تتجه من المنح والمساعدات إلى الناتج الإجمالي المحلي عند مستوى معنوية ٥%.

٥- تحليل مكونات التباين :

يُستخدم هذا الاختبار بهدف التعرف على مقدار الخطأ في التباين لكل متغير العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى في نموذج VAR. وعند تطبيق هذا الاختبار لتحليل مكونات التباين لمتغير المنح والمساعدات علي الناتج المحلي الإجمالي تم الوصول إلي نتائج تحليل مكونات التباين كما يوضح ذلك جدول رقم (٥) في ملحق الجداول.

حيث أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (٢٨) أن متغير الناتج الإجمالي المحلي يفسر ١٠٠% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما ٩٩.٩% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه. كما أن متغير المنح والمساعدات يفسر حوالي ١٥.٥٥%من أخطاء التباين في الفترة العاشرة وتزايدت القدرة التفسيرية لمتغير المنح والمساعدات في الفترة الخامسة لتصل إلى نحو ٢٥.٦٩% من أخطاء التباين.

بينما تراجعت القدرة التفسيرية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٧٤.٣٠%. في الفترة الخامسة، ونجد أن متغير الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو ٨٤.٤٤% من أخطاء التباين تعزى للمتغير نفسه فيما فسر متغير المنح والمساعدات حوالي ١٥.٥٥% من أخطاء التباين في الفترة العاشرة.

وبناء عليه أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية للمتغير المنح والمساعدات help مقبولة، حيث كانت في السنة العاشرة حوالي ١٥.٥٥% من أخطاء التباين للمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي GDP.

تاسعاً: نتائج تقييم قياس أثر المنح والمساعدات علي الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الهامة للاقتصاد الفلسطيني ويعبر عن واقع الاقتصاد ومدى نموه، كما يعكس مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة فيه، ويعتبر معرفة معدلات نمو الناتج المحلي ذات دلالة اقتصادية على متوسط دخل الفرد وعلى مستوى نمو الاقتصاد الفلسطيني، ومن خلال دراسة معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣، تبين أن هناك تغيرات في معدلات الناتج المحلي الإجمالي انعكست بشكل مباشر على متوسط دخل الفرد خلال الفترة محل البحث، كما أظهر البحث أن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت خلال نفس الفترة وشملت جميع القطاعات الاقتصادية بنسب مختلفة.

حيث كان للمنح والمساعدات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وبينت البحث بعد عملية تحليل البيانات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي وبالمنح والمساعدات أن هناك تأثيراً من المنح والمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقبل تقييم أثر المنح والمساعدات علي الناتج المحلي الإجمالي سوف نستعرض نتائج التحليل القياسي للبيانات المرتبطة بالمتغيرات

الداخلة في البحث. ونتائج تقييم الاختبارات التي استخدمت في تحليل بيانات الناتج المحلي الإجمالي والمنح والمساعدات لابد من التعرف على أهم النتائج وهي:

١- عند استخدام اختبار ديكي فولر الموسع لقياس مدى استقرار متغير المنح والمساعدات ومتغير الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن المتغيرات استقرت على مستويات متعددة، واستقر الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع عند المستوى الأول للاختبار، كذلك استقر المتغير المستقل المنح والمساعدات عند المستوى الأول وكان مستوى الدلالة أقل من ٥%. بالتالي أصبحت السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث متكاملة من المستوي الاول والفرق الأول.

٢- باستخدام اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني لاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لبيانات البحث من السلسلة الزمنية، تبين أن آلية اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني تعتمد على طبيعة ودورية البيانات المستخدمة في تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمنح والمساعدات، حيث أن الحصول على عدد قليل لفترات التباطؤ الزمني يكون عادة في حالة البيانات السنوية.

وهذا ما تم توفيره في البحث، وكانت نتيجة استخدام اختبار أفضل فترات للتباطؤ الزمني هي خمس فترات زمنية، وهي تعتبر فترة زمنية كبيرة بالنسبة لسلسلة زمنية سنوية لهذا تم استخدام اختبار آخر يعرف باختبار استثناء فترات التباطؤ الزمني. للحصول على العدد الأمثل من فترات التباطؤ لسلسلة زمنية سنوية، وبعد استخدام الإختبار تبين ان أفضل فترة زمنية هي وحدتان فترة زمنية.

٣- أما اختبار السببية لجرينجر جاء للتعرف على اتجاه العلاقة بين متغيرات البحث هل هي باتجاه واحد أو باتجاهين بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل المنح والمساعدات، حيث بعد إجراء الاختبار تبين عدم وجود علاقة تبادلية ذات اتجاهين بين المتغيرات، وأن العلاقة

بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي علاقة أحادية الاتجاه نتيجة من متغير المنح والمساعدات إلى متغير الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية ٥%.

مما يؤكد صحة الفرضية الأولي في البحث وأن هناك أثراً للمنح والمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي.

٤- لتقييم نتائج العلاقة بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي، تم استخدام اختبار تحليل مكونات التباين لمعرفة مقدار الخطأ في كل متغير من متغيرات النموذج وكانت نتائج الاختبار تؤكد أن هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمنح والمساعدات.

حيث أشارت نتائج تحليل مكونات التباين أن هناك قدرة تفسيرية للمتغير المستقل المنح والمساعدات في الفترة العاشرة تقدر حوالي ١٥.٥٥% من أخطاء التباين في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي. أيضا هذا يؤكد وجود أثراً للمنح والمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي.

عاشراً- نتائج تقييم العلاقة بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي:

بعد إجراء اختبارات التحليل القياسية المطلوبة في النموذج، وتحليل النتائج الخاصة بعلاقة المنح والمساعدات وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي لإثبات صحة فرضية البحث الرئيسة والمتعلقة بأن المنح والمساعدات تؤدي إلى نمو اقتصادي وكذلك إثبات صحة الفرضية الفرعية بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني تبين أن:

- هناك علاقة تتجه من المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية ٥%.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي.
- هناك تأثير للمنح والمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٥.٥٥%.

تعتبر النتائج التي تم التوصل إليها لإثبات صحة الفرضية الرئيسة والفرضية الفرعية مقبولة حيث بينت نتائج التحليل القياسي والاختبارات المستخدمة لتحليل بيانات البحث، إثبات صحة أن هناك علاقة بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

بلغ تأثير المنح والمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٥.٥٥%.

يعتبر هذا التأثير علي الناتج المحلي الإجمالي مقبولاً، وكما نعرف أن الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الهامة لقياس واقع الاقتصاد، وحيث أن الزيادة أو الانخفاض في معدلات الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلي الزيادة أو الانخفاض في متوسط دخل الفرد، الذي يعتبر من المؤشرات ذات الدلالة علي مدي نمو أو تراجع الاقتصاد الفلسطيني ومؤشر لمعرفة مستوي المعيشة، وتعتبر الزيادة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي لها أثر في تحقيق النمو الاقتصادي.

وبالتالي كلما زاد حجم المنح والمساعدات وارتفعت نسبه مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلي زيادة متوسط دخل الفرد مما يؤدي لتحسن مستوي المعيشة وبالتالي زيادة الرفاهية والتي تعتبر مؤشر لتحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني.

وكذلك من أهم مكونات الاقتصاد الفلسطيني القطاعات الاقتصادية الرئيسة كالصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات، وقد ساهمت هذه القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في الناتج المحلي الاجمالي بنسب مختلفة، وقد تراجعت مساهمتها خلال فترة البحث مما يؤدي إلي تراجع الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤثر علي متوسط دخل الفرد وبالتالي انخفاض الطلب علي السلع والخدمات، مما يؤدي إلي تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني.

وبالتالي زيادة نسبة مساهمة المنح والمساعدات في المشاريع التطويرية الإنتاجية تضيف قيمة إضافية للاقتصاد تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني.

نتائج البحث:

جاء البحث لتقييم دور المنح والمساعدات المقدمة السلطة الوطنية الفلسطينية ومقدار مساهمتها وتأثيرها علي الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣. وأهم النتائج الرئيسة التي توصل لها البحث هي.

١. هناك أثر للمنح والمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي بلغ نسبته حوالي ١٥.٥٥%

٢. تراجعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي. حيث بلغت مساهمة الصناعة (١٥.٧%)، والزراعة بلغت (٤.١%) وقطاع الانشاءات بلغ (٤.٤%) وقطاع الخدمات بلغ (٢٠.٩%) في عام ٢٠١٣.

٣. هناك فرقا بين حجم التعهدات للمنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية والحجم الفعلي الذي دخل موازنة السلطة بنسبة تقدر حوالي (٤٠%) أقل من حجم تعهدات الدول والمؤسسات المانحة

٤. كذلك يتبين أن حجم المنح والمساعدات الفعلية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تقدر في العشرين سنة محل البحث حوالي (٨١٥.١) مليون دولار أمريكي سنوياً.

٥. نسبة المنح والمساعدات المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية للسلطة الوطنية الفلسطينية بلغت ٥٥% من إجمالي التعهدات للمنح والمساعدات. بينما بلغت نسبة المنح والمساعدات المقدمة من دول غير الأعضاء للسلطة الوطنية الفلسطينية حوالي ٩% من إجمالي التعهدات.

في حين تبين أن نسبة المنح والمساعدات المقدمة من دول ومؤسسات عربية ودولية متعددة للسلطة الوطنية الفلسطينية بلغت ٣٦% من إجمالي التعهدات للمنح والمساعدات.

توصيات البحث:

بعد التوصل للعديد من النتائج التي تبين أثر المنح والمساعدات المقدمة السلطة الوطنية الفلسطينية علي الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣. يوصي البحث بالتالي:

١. زيادة نسبة مساهمة المنح والمساعدات في المشاريع التطويرية وخاصة الإنتاجية لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلي رفع معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني.
٢. وضع خطه استراتيجية متوسطة الأجل وطويلة الأجل في كيفية استغلال المنح والمساعدات في مشاريع انتاجية لها قيمة مضافة للاقتصاد الفلسطيني.
٣. العمل علي عدم التقيد بشروط المانحين للمنح والمساعدات، وتقديم احتياجات الاقتصاد الفلسطيني ذات الأهداف التنموية.

٤. العمل علي ضرورة زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية تعزز دور الانتاج المحلي.
٥. الاستغلال الأمثل للمنح والمساعدات في مشاريع البنية التحتية، وذلك من أجل تهيئه بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الخارجية.
٦. إنشاء صناديق استثمارية من المنح والمساعدات، يمكن من خلالها إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة في مجالات وأنشطة اقتصادية تساهم في الحد من البطالة وتزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
٧. العمل علي إنهاء حالة الانقسام العَرَضي، الإسراع في تشكيل حكومة فلسطينية موحدة تستطيع العمل علي حل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
٨. الإسراع في إعادة إعمار قطاع غزة، واستغلال كافة الموارد البشرية والمادية بشكل أمثل. والعمل علي رفع كافة أشكال الحصار السياسي والاقتصادي والمالي، والعمل علي فتح كافة المعابر لحرية حركة التجارة والأفراد.
٩. العمل علي إنشاء مدينة صناعية زراعية مصرية فلسطينية تساهم في استغلال الميزة النسبية في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والميزة النسبية في محافظة شمال سيناء المصرية. والعمل علي إنشاء منطقة تجارة حرة بين المنطقتين.

المراجع

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فلسطين، رام الله، فبراير ٢٠١١.
٢. أعمال للمجلس الاقتصادي والاجتماعي(٨٨)، الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، انعكاسات وسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي علي الاقتصاد الفلسطيني، القاهرة، سبتمبر /ايلول ٢٠١١.
٣. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات صادرة،٢٩ سبتمبر،٢٠١٥.
٤. السلطة الفلسطينية، إقامة دولة فلسطين، تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية لجنة تنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين، نيويورك، ١٨ أيلول ٢٠١١.
٥. نسيم ابو جامع، وتوفيق الأغا، استراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٢، العدد ١، غزة، ٢٠١٠، ص ٤٦٧-٥١٠.
٦. عبد الكريم نصر، العلاقات الأوروبية الفلسطينية –الدور الاقتصادي الاوروبي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، ٢٠١٠.
٧. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع فلسطينيين والاراضي العربية المحتلة، ورقة معلومات موجزة حول المساعدات العربية لدعم الشعب الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، القاهرة ٢٠١٠/٥/١٥.
٨. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٢٦، رام الله، فلسطين، ٢٠١١.
٩. الامم المتحدة ،الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،الدورة رقم ٦٥-٢٠١٠، تقديم المساعدة الي الشعب الفلسطيني.
١٠. الامم المتحدة ،الجمعية العامة، مكتب تنسيق المساعدات الانسانية ، اوشا ، ٢٠١٠.
١١. احمد ملاوي، مرام المنسي، أثر العولمة الاقتصادية علي انتاجية العمل في الاردن، دراسات العلوم الادارية، المجلد ٤٢، العدد٢، ٢٠١٥.
١٢. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، ١٩٩٦.

١٣. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، ٢٦ آب/ أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
١٤. سامي محمد مقداد، "الحصار الاسرائيلي والمساعدات الدولية"، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ١٤ تشرين ثاني ٢٠٠١.
١٥. ليلي مصطفي البرادعي، قضايا ادارية-إدارة المعونات الخارجية الموجهة إلي مجال البيئة في مصر، العدد الرابع، مركز دراسات واستشارت الادارة العامة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠،
١٦. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٩. التقرير السنوي العام ٢٠٠٨: حزيران. رام اللـه- فلسطين.
١٧. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٧. التقرير السنوي العام ٢٠٠٦: رام اللـه- فلسطين.
١٨. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٠. التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩: حزيران. رام الله- فلسطين.
١٩. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٦. التقرير السنوي لعام ٢٠١٥: تموز. رام الله- فلسطين.
٢٠. سلطة النقد الفلسطينية،٢٠١٤. التقرير السنوي لعام ٢٠١٣: حزيران. رام اللـه- فلسطين.
٢١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات تراكمية، الحسابات القومية للناتج المحلي، خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣ بالأسعار الجارية.

22. Word Bank, West Bank And Gaza Country Economic Memorandum Growth In West Bank And Gaza:2007-2010 .
23. DebrahBrautigam, China, Africa and The International Aid Arehitecture, African development lanl group, Working paper series, No 107, April 2010, p.p. 31-34.
24. Khemani, stuti, Decentralization and Accountability: Are Voters Vigilant in Local than in National Elections? Policy Research Working Paper 2557,(World Bank, Washington, DC, 2001), P.33
25. Jeremy M. Sharp and Cristopher M, Blandchard, U.S Foreign Aid to the Palestinians, CRS Erport for Congress, June 27, 2006.

ملحق الجداول:

ملحق رقم (١)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للمنح والمساعدات الناتج المحلي الاجمالي

اختبار الاستقرار									
Variables	Level			1st Difference			2nd Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
GDP	-3.866	0.009	stationary	-	-	-	-	-	-
HELP	0.279	0.907	No stationary	-4.795	0.022	Stationary	-	-	-

ملحق رقم (٢)

نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ للفترة الكلية للمنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
33.95654	34.05195	33.95754	1.92e+12	NA	-252.6816	0
33.45379	33.74002	33.45680	1.17e+12	12.40885	-244.9260	1
33.05117	33.52823	33.05620	8.21e+11	9.339371	-237.9215	2
33.02484	33.69273	33.03188	8.88e+11	4.461202	-233.7391	3
29.78857	30.64728	29.79762	4.34e+10	22.60557*	-205.4822	4
28.35113*	29.40066*	28.36219*	1.60e+10*	7.875054	-190.7164	5

ملحق رقم (٣)

نتائج اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الكلية للمنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي

Chi-squared test statistics for lag exclusion:
Numbers in [ ] are p-values

Joint	HELP	GDP	
20.71639	11.94178	8.325106	Lag 1

[0.000360]	[0.002552]	[0.015568]	
18.46065	2.670207	14.41054	Lag 2
[0.001003]	[0.263131]	[0.000743]	
4	2	2	Df

ملحق رقم (٤)

نتائج اختبار العلاقة السببية بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.2544	1.52351	18	GDP does not Granger Cause HELP
0.0383	4.23764		HELP does not Granger Cause GDP

ملحق رقم (٥)

نتائج اختبار مكونات التباين لمتغير المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي

Variance Decomposition of GDP:

HELP	GDP	S.E.	Period
0.000000	100.0000	1775.724	1
0.005448	99.99455	5770.446	2
0.647256	99.35274	11942.58	3
6.584351	93.41565	16545.25	4
25.69289	74.30711	20973.05	5
5.827897	94.17210	73472.72	6
0.904605	99.09539	194553.6	7
1.672288	98.32771	344395.5	8
14.53183	85.46817	402554.9	9
15.55137	84.44863	838171.7	10